وانما اكب من باب انفعل والالف ومعناه دخل في الكب صار ذا كب وكذا
لو قلنا انقشع السحاب دخل في القشع وانما مطاوع كب وقشع انكب وانقشع
في ما مشى عليه التفتازاني في هذا البحث نظر لا يخفى واما في التضعيف
فلعلهم انما ينقله الى باب التفعيل وانما قيدنا بتنزيل الثلاثي لدفع ورود
نحو اعشوشب كما علمت فان قلت كان ينبغي على هذا الزيادة ان تكون
في الاول كالاولى فلم زيدت في الحشو قلت لان هذه الزيادة ههنا انما
تكون من جنس احرف الكلمة فلو زيدت في الاول لزم الابتداء بالساكن
لانه يلزم الادغام حينئذ لاجتماع المثلين فيؤدي الى ما ذكر فلما
امتنع زيادته في الابتداء زيدت فيما هو اقرب وهو الحشو دون
الاخر والواو هنا بمعنى او اذ التعدية تحصل باحدهما كما قررناه
فمثال الاول نحو قولنا ارشدا والالف للاطلاق فان رشد لازم فلما
قلت ارشد صار متعديا ومثال الثاني نحو فرح بتشديد الراء
فان فرح بتخفيفها لازم فلما قلت فرح صار متعديا تنبيه معنى
التعدية ان يجعل الفعل بحيث يتوقف على متعلق بعد ان لم يكن كذلك
فان فهم رشد مثلا لا يتوقف على المفعول بخلاف ارشد واللزوم ضده
وقال بعضهم معنى التعدية ايصال معنى الفعل الى المفعول به
فقط وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه كما صرح به
الرضي في باب المفعول فيه لان المراد بايصال معناه اليها ايقاع
معناه عليها وبيان ذلك ان المراد في نحو مررت بزيد في داره
في هذا اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره
واليوم على انهما مفعول فيه انتهى ولا يتعدى كل فعل بالهمزة
والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض الابواب المنشعبة
موكول الى السماع لا تقول انصرت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا
ونحو ذلك وهذا هو مذهب المبرد وظاهر مذهب سيبويه
كما نقله ابن ابي الربيع ان التعدية فيهما سماعي في المتعدي قياسي
في اللازم

في اللازم وقيل انه قياسي في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابي
عمرو وجماعة وقيل في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذهب ابي الحسن
وظاهر كلام الفارسي وغيره وتتعين التعدية بالهمزة اذا كانت
عين المجرد همزة نحو نأى زيد فتقول انأيته ولا يجوز التضعيف
وكذا اما في حروف الحلق غالبا نحو اذهبته وابعدته وقد جاء في
التضعيف نحو ذهبته وبعدته ولا تختص تعدية المذكورين
في اللازم بل يجري في المتعدي ايضا الا في باب اعلم والمتعدي الى
اثنين نحو كسا وكسى وحسب فانه لا تضعيف فيه للتعدية ولا
تدخله همزة النقل الا علم وراى وما الحق بهما على راي كذا عده
ايضا بحرف من حروف الجر المعروفة في علم النحو ثم اعلم ان التعدية بهذا
الاخير وهو حرف الجر لا يخص فعلا دون فعل بل يعم الثلاثي المجرد
والمزيد وغير الثلاثي كذلك لان حروف الجر وضعت لتجر معاني
الافعال الى الاسماء فلا يخص فعلا دون فعل فمثال الثلاثي
المزيد اللازم المعدى بحرف الجر كقولنا انطلق به بصيغة الامر
فان انطلق لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر كما رايت
ومثال الثلاثي المجرد اللازم المعدى بحرف الجر نحو قولنا قم به فان
قام لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر وقس عليهما الرباعي
مجردا او مزيدا فان قلت كيف يتصور في هذين المثالين جواز
الانطلاق والقيام وايقاعهما على المجرور بواسطة الباء وقد كان
اصلهما كما قررنا انطلق وقام فكل من المعنيين ثابت له قبل
الباء ومعه قلت اجيب عن ذلك بان المعنى الموقع بالباء على المجرور
في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه
بالقيام والانطلاق الا بالباء تنبيهان الاول ذهب بعضهم الى
انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الذي تعدى بها
عن معناه الافرادي لانها كما تقدم انما وضعت لجر المعاني لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)